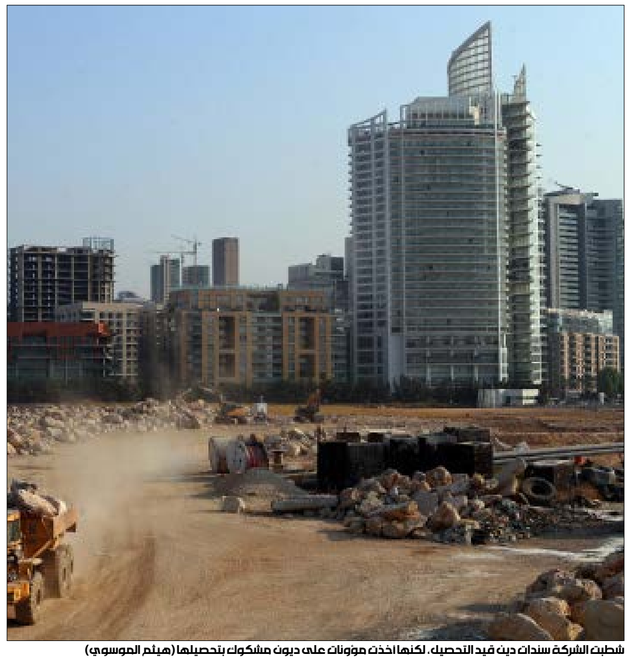

قضية اليوم

«سوليدير» غارقة في لملمة خسائرها: 114 مليون دولار في 2018

لا تزال «سوليدير» غارقة في لملمة أوضاعها المالية المتدهورة في محاولة للابتعاد عن شفير الهاوية التي بلغتها في السنوات الماضية. فرغم عقود البيع الجديدة، والتسويات على عقود بيع عالقة، وإعادة هيكلة الديون وخفض المصاريف... تبدو أحوال الشركة مزرية، مع تكبدها خسارة بقيمة 114 مليون دولار في 2018 مقارنة مع خسائر بـ 122 مليوناً في 2017

محمد وهبة

هذه السنة أيضاً، بعد سنتين عجاف، لن يحصل حَمَلة الأسهم في الشركة اللبنانية لتطوير وإعادة إعمار وسط بيروت «سوليدير» على أي قرش كأنصبة أرباح. ففي نهاية 2018، سجّلت الشركة خسائر بقيمة 114 مليون دولار (قبل الضريبة)، مقارنة مع خسارة بقيمة 122 مليوناً في 2017. وجاءت هذه الخسائر رغم سلسلة من الإجراءات التي اتخذتها الإدارة بهدف لملمة الخسائر المتراكمة في ميزانياتها على مدى السنوات الماضية الناتجة من ارتفاع مستويات الديون القصيرة الأجل، في مقابل انكماش الأصول القصيرة الأجل، لا بل ازدادت حدّة التناسب السلبي بين الأمرين، فارتفعت نسبة الديون مقابل الأصول من ضعفين في 2017 إلى ثلاثة أضعاف في 2018.

> في 2018 بلغت ديون سوليدير 750 مليون دولار والفوائد السنوية 33 مليوناً

بحسب التقرير المالي المنشور على موقع بورصة بيروت، فإن الكلفة الإدارية في «سوليدير» انخفضت إلى 29,7 مليون دولار في 2018، مقارنة مع 33,8 مليوناً في 2017 بسبب صرف عدد كبير من الموظفين، ما أدّى إلى تراجع قيمة الرواتب والأجور وملحقاتها إلى 15,9 مليوناً في 2018، مقارنة مع 20,7 مليون دولار في 2017، وارتفاع الإنفاق على إنهاء عقود الموظفين إلى 7,6 ملايين دولار، مقارنة مع 4,3 ملايين. وكان لافتاً أن بند «مصاريف أخرى» ارتفع إلى مليوني دولار مقابل 177 ألف دولار.

كذلك، انخفضت قيمة المؤونات التي اتخذتها الشركة لتغطية خسائر المبيعات بشكل أساسي إلى 54 مليون دولار مقارنة مع 95,8 مليون دولار، في مقابل ارتفاع قيمة المبالغ المشطوبة من الميزانية والتي سجّلت كخسائر على الشركة، إلى 33,6 مليون دولار مقارنة مع 14,4 مليوناً.

وفي عام 2018، كانت الشركة لا تزال تدفع كلفة فوائد باهظة. كانت قيمة الفوائد 33,9 مليون دولار في 2017 وباتت 33,6 مليوناً في 2018. السبب يكمن في أن الشركة عليها ديون قصيرة الأجل بقيمة 122 مليون دولار؛ منها حسابات مكشوفة بقيمة 59,2 مليون دولار، وتسهيلات قصيرة الأجل بقيمة 62,9 مليون دولار. يترتب على هذه الديون فوائد بقيمة 8,5 ملايين دولار على التسهيلات المصرفية و6,9 ملايين دولار فوائد على الحسابات المكشوفة. ويجب على الشركة أن تدفع في 2018 نحو 19 مليون دولار لسداد الأقساط المستحقة على الديون الطويلة الأجل.

تأتي هذه الكلفة رغم ارتفاع أسعار الفوائد، ورغم أن الشركة قامت بعملية إعادة هيكلة واسعة لديونها في 2017 وفي 2018. فعلى سبيل المثال، اتفقت الشركة مع المصارف الدائنة، في السنة الماضية، على تحويل تسهيلات مصرفية قصيرة الأجل بقيمة 85 مليون دولار إلى قروض طويلة الأجل، فضلاً عن تحميل الميزانية ديناً جديداً بقيمة 95 مليون دولار يدفع على 8 أقساط نصف سنوية متساوية اعتباراً من 21 تشرين الثاني 2018.

وبحسب التقرير، فإن هذا القرض جاء لتسوية قرض قديم بقيمة 60 مليون دولار، ولتغطية حسابات مكشوفة بقيمة 35 مليون دولار.

الهروب إلى الأمام هو سمة من سمات إدارة «سوليدير» الغارقة في الديون. فالتقرير يشير إلى أنه بنتيجة عمليات إعادة هيكلة الديون والأصول، تراجعت الأصول الجارية (القصيرة الأجل) إلى 140,4 مليون دولار في 2018، مقارنة مع 261,6 مليون دولار في 2017، في مقابل انخفاض المطلوبات الجارية إلى 424,9 مليون دولار مقارنة مع 527,4 مليوناً. وهكذا باتت نسبة هذه الديون إلى الأصول في 2018 ثلاثة أضعاف مقارنة مع ضعفين في السنة السابقة. وهذا المؤشر يعبّر عن تدنّي ملاءة الشركة المالية وعن قدرتها على السداد وقوّة مبيعاتها. فهي أجّلت المستحقات عليها إلى سنوات مقبلة، لكنها أخفقت في تعزيز أصولها القصيرة الأجل. وفي المجمل، فإن ديون الشركة بلغت في نهاية 2018 ما قيمته 750,7 مليون دولار، مقارنة مع 849,3 مليوناً في 2017.

وبلغت قيمة الديون المشكوك بتحصيلها 186 مليون دولار، مقارنة مع 262 مليون دولار في السنة السابقة. ويبرّر التقرير هذا التراجع بأن الشركة أجرت تسوية مع المشترين على سندات تستحق في 2018 وفي السنوات التالية حتى عام 2021 وتم الاتفاق على شطب جزء من سندات دين عائدة لمبيعات خمس قطع أرض بقيمة 32 مليون دولار، مقابل تسديد جزء آخر يوفّر لها تدفقات نقدية فورية. وتشير مصادر مطلعة إلى أن التسويات فرضت على الشركة بسبب مطالبات المشترين بفرق الأسعار التي انخفضت من أكثر من 4000 دولار لـ«متر الهواء» القابل للبناء إلى 1500 دولار، ما أجبر الشركة في ضوء ملاءتها المالية المتدنية على إجراء التسويات. وكنتيجة لهذه التسويات، تراجعت قيمة السندات قيد التحصيل لدى الشركة من 542,6 مليون دولار إلى 295,2 مليوناً.

يذكر أن إيرادات الشركة تراجعت في عام 2018 إلى 64,8 مليون دولار، مقارنة مع 66,6 مليوناً في السنة السابقة، وذلك يعود بشكل أساسي إلى تراجع إيرادات الأملاك المؤجرة بقيمة 3,1 ملايين دولار لتبلغ 56,8 مليون دولار.

شطبت الشركة سندات دين قيد التحصيل، لكنها أخذت مؤونات على ديون مشكوك بتحصيلها (هيثم الموسوي)

جمعية عمومية لا تحاسِب

لم يسبق أن حاسبت الجمعية العمومية لشركة «سوليدير» الإدارة على سوء عملها، بل كان همّ حملة الأسهم الحاضرين الضغط على الإدارة للحصول على أنصبة أرباح لم يحصلوا عليها في السنوات الثلاث الأخيرة، علماً بأنه في السنوات السابقة كانت حصّتهم من الأرباح ضئيلة جداً. ولا يتوقع أن يتغيّر هذا الأمر، رغم أن الشركة غارقة في الخسائر وفي الألاعيب المحاسبية التجميلية على مدى السنوات الماضية. وقد دعيت الجمعية العمومية إلى الانعقاد صباح الجمعة 28 حزيران 2019، أو في صباح الاثنين 29 تموز 2019 في حال عدم اكتمال النصاب، أو صباح الاثنين 19 آب 2019 إذا لم يكتمل النصاب. ويتضمن جدول أعمال هذه الجمعية مناقشة تقرير مجلس الإدارة عن أعمال الشركة والبيانات المالية لعام 2018.

تقرير

«نادي القضاة»: مجلس القضاء لم يحقّق الاستقلالية... جرّبونا

رضوان مرتضى

اعتكاف القضاة مستمر. تشخص الأنظار إلى الجمعية العمومية التي تُعقد اليوم لبتّ مصير الاعتكاف الذي لم تتوقف ردود الفعل المنقسمة بشأنه. بين معترض كونه يُجمّد عمل المرفق القضائي، ومؤيدٍ يرى فيه الأمل الوحيد لتحقيق مطلب استقلالية القضاء. وانسحب الانقسام على قطاع المحامين، فبينهم من يشارك في الحملة التي تُشنّ على القضاة المعتكفين للرجوع عنه، وبين تجمع يضم نحو 250 محامياً ومحامية مناصرين أصدروا بياناً بعنوان: «لدعم استقلالية القضاء والمحاكمة العادلة في لبنان». ويعتقد هؤلاء أنّ الإصلاح لا يتحقق عبر بيانات التهديد ولا بانكفاء أي من المهن عن القيام بدورها.

القضاة انقسموا على أنفسهم حيال التعامل مع قضية الاعتكاف، إذ يرى المعترضون أنه يجب الاكتفاء بالموقف الذي سجل حتى الآن. أما الداعمون فيرون في التحرك فرصة حقيقية لنيل استقلالهم المالي والسياسي. ويترافق هذا الانقسام مع تحرك السلطات كافة في البلاد لوقف الاعتكاف. حتى إن رئيس مجلس القضاء الأعلى القاضي جان فهد طالب القضاة بـ«تحمّل مسؤولياتهم والعودة إلى العمل».

في جديد النقاش، لجوء قضاة مناهضين للاعتكاف الى طرح مجموعة تساؤلات حول «ارتباطات القيّمين على الاعتكاف». ويشير المعارضون للتحرك الى وجود «دور خفي لحزب القوات اللبنانية في تحرك «نادي القضاة» الداعي إلى الاعتكاف، وأن هناك علاقة أكثر من عادية تربط أعضاء من النادي بالنائبين جورج عدوان وجورج عقيص». ويلفت أحد القضاة المعارضين للتحرك الى ما حصل خلال العشاء السنوي الذي أقامته «ممثلة «القوات» إيليان فخري بحضور أعضاء من نادي قضاة لبنان، حيث التُقطت الصور مع النائب جورج عدوان لتُنشر على وسائل التواصل الاجتماعي من دون تردد من القضاة»، متسائلاً: «أين هي الاستقلالية التي يتحدثون عنها، في الوقت الذي عُيّن معظمهم في مراكزهم بناء على توصيات سياسية؟». قاضٍ آخر قال لـ«الأخبار»: «ألا يحق لنا أن نسأل لماذا جورج عقيص وجورج عدوان هما الوجهان النيابيان الوحيدان للقضاة المعتكفين؟ لماذا تريد «القوات» أن تخوض هذه المعركة وحدها؟ هل يهتم القواتيون فعلاً باستقلالية القضاة؟».

وبالطبع، يسرد المعارضون لعمل نادي القضاة مجموعة من الأخبار عن لجوء بعض القضاة المنتسبين إلى النادي، الى مراجع سياسية لطلب مناصب، وأن أحد أعضاء النادي أنزلت بحقه عقوبة من المجلس التأديبي بسبب الأخطاء الجسيمة التي عُثر عليها في قراراته. وأن لدى بعضهم حظوة سياسية وامتيازات.

في المقابل، لا يغيب عن بال قضاة من أعضاء النادي أنهم عرضة لحملة تخويف. ويتحدث هؤلاء عن «حملة هدفها إفشال هذا المشروع»، مستغربين «استنكار زملائهم هذه الصحوة المفاجئة للمطالبة باستقلالية القضاة، من دون أن يستنكروا هذا السكوت الذي عمره سنين». وعن الاتهام لهم بوجود دور خاص لفريق «القوات»، تقول مصادر «النادي»: «لقد دعونا الجميع لحضور ندوتنا، وحضر ممثلون عن معظم الأحزاب. وعندما تبنّت جهة مشروعنا، هل يجب أن نطلب منها الابتعاد عنا؟». وفي هذا السياق، يقول النائب عقيص لـ«الأخبار»: «أنا الوحيد الذي قلت إنّي أتحدّث باسم 15 نائباً نؤيد اقتراح قانون استقلالية السلطة القضائية»، موضحاً أن «القوات» تتبنى مشروع استقلالية القضاء، و«المنطق يقول بحق القضاة في التجمّع ضمن «نادي قضاة لبنان»». وقال: «من الخطأ القول إننا نقدم رعاية لـ«نادي قضاة لبنان»، والصواب أننا نتبنى مشروع استقلالية القضاء».

من جهته، قال قاضٍ من النادي لـ«الأخبار» إن «رئيسَ الجمهورية ورئيس الحكومة ورئيس مجلس النواب ضد الاعتكاف. ولو كنا محسوبين على جهات سياسية لكان تم استدعاء الجميع والطلب إليهم فكّ الاعتكاف». ويستغرب هذا القاضي ما يتردد عن تعيينهم بحظوة سياسية، سائلاً: «لماذا لم يشن القضاة المناهضون لنا حملة علينا بأننا جئنا بتزكية سياسية عند تعييننا. لماذا عندما أسسنا هذا التجمع، قرر هؤلاء القضاة مهاجمتنا وعبّروا عن انزعاجهم منّا، وقبل ذلك لم يُحرّكوا ساكناً؟ هذا لأن المرجعيات السياسية منزعجة منا كوننا نُريد بناء قضاء جيّد لأبنائنا». وأضاف: «انتُقدنا على دعوتنا النواب لحضور ندوة قضائية. لكن نجيب بأننا يجب أن نقابلهم لكونهم هم المشرّعين».

أما في ما يتعلّق بالتُّهم التي تُكال لقضاة في «نادي قضاة لبنان» بأنّ لهم مرجعيات سياسية، وتحديداً أنّه تردد أنّه عُيِّن بتزكية سياسية، يُجيب قاضٍ آخر عليها بالقول: «نحن في بلد طائفي من رأسه حتى أخمص قدميه. بحكم مركزي، أنا على علاقة مع كافة الأطراف، لكن أتحدّى أن يأتي أحد ويقول إني راعيت هذه الجهة أو تلك».

> معارضون يتهمون أعضاء النادي بالانحياز السياسي والسعي إلى مناصب

يستعيد هذا القاضي حادثة تسمية زعيم الحزب الاشتراكي وليد جنبلاط أحد القضاة لأحد المراكز خلال مقابلة تلفزيونية. وإذ يقول هذا القاضي إنّ القاضية منتمية إلى نادي القضاة، يؤكد أنّ «القاضية استنكرت تسمية الزعيم الدرزي لها، علماً بأنّها من القضاة المشهود بنزاهتهم».

قاضٍ آخر من «النادي» انتقد موقع مجلس القضاء ودوره، قائلاً «إنه يرمي نفسه اليوم في أحضان السياسيين، فيما ملف مكافحة الفساد فُرمِل. وسبب الفرملة هو تدخل السلطة السياسية بقصد حماية قضاة مشتبه فيهم لكونهم تحوّلوا إلى خُدّام مُطيعين لهذه السلطة». وختم سائلاً: «ما هو البديل من نادي قضاة لبنان؟ هل هناك بديل يُعوّل عليه؟ لقد جرّبنا مجلس القضاء الأعلى لأكثر من 40 عاماً ولم ينجح في امتحان الاستقلالية. أعطونا فرصة لنثبت العكس. قد لا ننجح، لكن يكفينا شرف التجربة».

من جهته، يقول المدير التنفيذي للمفكرة القانونية، المحامي نزار صاغية، لـ«الأخبار»، إن «الاستفراد بالقاضي وعزله ومنعه من الكلام كانت الدافع وراء قيام نادي قضاة لبنان»، مشيراً إلى أنّ «القضاة بدأوا بخطوة ممتازة عندما عقدوا مؤتمراً صحافياً شرحوا للرأي العام المشاكل التي يواجهونها». وكشف صاغية أن النادي يتعرض لحرب من مجلس القضاء الأعلى ونقابتي المحامين، مؤكداً أن مجلس القضاء الأعلى حاول سحب العلم والخبر لجمعية القضاة أكثر من مرة، عبر وساطات مع وزيري الداخلية السابق والحالي. وإذ أمل صاغية أن «يستكمل نادي قضاة لبنان مسيرته»، ردّ على الاتهامات التي تُكال ضد نادي قضاة لبنان قائلاً: «يحكى أن بعض أعضاء النادي عليهم شبهة تسييس، هذا ممكن، ولا يمكن أن يكون النادي منزّهاً بالكامل عن وجود قضاة لهم ارتباطات سياسية، لكنّ الهيئة الإدارية، الغالبية منها معروفة باستقلاليتها ونزاهتها». ورأى أن التركيز يجب أن يكون على القرارات التي يتخذها القضاة الاثنا عشر في الجمعية التأسيسية للنادي، لافتاً الى أن القرارات غير مسيّسة وتبغي مصلحة القضاء في الدرجة الاولى. وختم صاغية بالقول: «نحن كمفكرة قانونية بدأنا منذ 12 سنة العمل لتكون جمعية كهذه موجودة، لكن الجمعية الموجودة اليوم تخطّت طموحاتنا».

انقسام بين القضاة والمحامين حول الاعتكاف وضغوط السلطة مستمرة (مروان بو حيدر)

تقرير

الصرّاف يعرض إدارة المعاينة الميكانيكية... مجانًا!

لم تبادر وزارة الداخلية بعد إلى إيجاد حل أو مخرج لإدارة المعاينة الميكانيكية. لكن الجديد كان تقديم شركة «جودة أبلوس»، التي سبق أن طعنت في نتيجة مناقصة تلزيم «المعاينة»، عرضًا لإدارة القطاع مجانًا، إلى حين إجراء مناقصة جديدة. كيف يمكن أن يسلك عرض كهذا طريقه إلى التنفيذ؟ وهل يشكل دافعًا لتحريك هذا الملف المجمّد منذ عام 2016؟

إيلي الفرزلي

عام 2016، في ذروة الخلاف بشأن مناقصة المعاينة الميكانيكية، أوقف مجلس شورى الدولة تنفيذها ريثما يتخذ قراره في أساس دعوى الإبطال المقدمة حينها من تحالف «جودة - أبلوس» (عاد وأبطل، في العام 2018 قرار مجلس إدارة هيئة إدارة السير الموافقة على نتيجة المناقصة التي فاز بنتيجتها تجمع SGS).

كانت النتيجة المباشرة لهذا القرار استمرار شركة «فال» التي كان عقدها قد انتهى بإدارة المعاينة، بحكم استمرارية المرفق العام.

حينها، كشف المدير العام لشركة «جودة»، الوزير السابق يعقوب الصراف، عن استعداد شركته لإدارة المعاينة مجاناً، إذ نص العرض على أن تكتفي وزارة الداخلية بدفع رواتب الموظفين وشراء قطع الغيار، فيما تتكفل شركته بالإدارة ومراقبة الجودة والصيانة من دون مقابل.

عملياً، لم يتغير شيء منذ ذلك التاريخ. لا نتيجة المناقصة نُفّذت، ولا مناقصة جديدة أطلقت، ولا حال المعاينة تحسّن. بل على العكس. لا تزال الشركة نفسها تدير القطاع من دون أي سند قانوني، ومن دون أي احتمال لتحسن الخدمات، علماً بأن ملف المناقصة القديمة لم يقفل نهائياً بعد (تقدمت هيئة إدارة السير بطلب إعادة محاكمة لم يُبتّ بعد).

الجديد أن وزارة الداخلية بدأت جدياً ببحث الخيارات الممكنة لمعالجة هذا الملف، ومنها استعادة الدولة للقطاع من الشركة المشغلة، علماً بأن هذا الخيار كان المطلب الأول لنقابات السائقين، منذ عام 2016، خصوصاً أن المراكز والمعدات صارت، منذ ما قبل ذلك التاريخ، مملوكة من قبل الدولة، ولا يوجد مبرر لتقاضي الشركة الحصة الكبرى من بدلات المعاينة، فيما الأوْلى أن تبقى هذه الحصة في جيوب المواطنين، أو تعود إلى الدولة بالكامل.

في ذروة تجدّد النقاش، أعادت شركة «جودة - أبلوس» تقديم عرضها القديم، فتوجهت برسالة رسمية، مؤرخة في 2019/5/14، إلى وزيرة الداخلية ريا الحسن، تعرض فيها «تقديم إدارة مراكز المعاينة الميكانيكية على سبيل الهبة». يركّز الطلب على حقيقة أن عقد تلزيم المعاينة الميكانيكية قد انتهت مدته في 2012/12/31 وآلت جميع التجهيزات والمعدات إلى الدولة اللبنانية، كما يذكر أن التمديد منذ ذلك الحين حتى تموز 2017، كان يتم بقرارات من قبل مجلس الوزراء، ما يعني أن المشغّل يعمل منذ نحو سنتين من دون أي سند قانوني، لكن وفق نظرية الاستمرار في عمل المرفق العام.

ولذلك، «وبانتظار إجراء مناقصة جديدة، تعرض الجهة المستدعية على وزارة الداخلية أن تتولى إدارة هذا المرفق لمدة ثلاثة أشهر على سبيل التطوع وبدون أي مقابل، وذلك وفق الآتي:

- تؤمّن المستدعية التشغيل والإشراف على كافة الأعمال المالية والهندسية والميكانيكية والإدارية لهذا المشروع.
- تعمل على تدريب وتأهيل الفريق العامل في المعاينة الميكانيكية.
- تسدد الدولة أجور العمال والمتعاقدين مباشرة.
- تسدد الدولة تكاليف الصيانة وتؤمن التجهيزات التي تطلبها الشركة».

> الداخلية تدرس العرض... والأولوية لمصير العمال

هل يمكن أن توافق وزارة الداخلية على هذا العرض؟ لا إجابة حتى الآن من قبل الوزارة، التي نقلت العرض إلى هيئة إدارة السير لدرسه. لكن، بحسب مصادر متابعة، فإن المشكلة الأساسية في هذا العرض تتعلق بمصير العمال. فبأيّ سند قانوني ستدفع الوزارة للعمال مباشرة؟ هل سيتم إدخالهم إلى ملاك هيئة إدارة السير بعد توسيعه، أم سيصار إلى نقلهم إلى المشغل الجديد؟ في الحالة الأولى، هذه إجراءات معقّدة وتحتاج إلى مراسيم وقوانين عديدة. وفي الحالة الثانية، سيكون على المشغّل أن يتحمّل توظيف 500 موظف جديد، مع كل ما يتعلق بحقوقهم، ولا سيما منها الضمان الاجتماعي. فهل يمكنه أن يتحمّل ذلك؟ بالنسبة إلى مصادر شركة «جودة - أبلوس»، فإن تفاصيل العرض يمكن أن تناقش مع الوزارة، مبدية موافقتها على أي خيار، إن كان دفع الوزارة مباشرة للعمال أو الدفع من خلال الشركة بعد ضمهم إلى ملاكها، على أن ينتقلوا مجدداً إلى من يفوز بالمناقصة. لكن ألا يمكن أن يؤدي حصر الهبة بثلاثة أشهر إلى تكرار تجربة «استمرارية المرفق العام» بعد هذه المدة، بحيث تتحول من العمل المجاني إلى العمل المدفوع الأجر؟ ترفض مصادر الشركة ذلك، مشيرة إلى أن العرض المقدم يفترض إنجاز المناقصة ضمن مهلة الثلاثة أشهر. كذلك تكشف المصادر عن استعداد الشركة لزيادة هذه المدة إلى ستة أشهر على سبيل المثال، في حال طلبت وزارة الداخلية ذلك، مذكّرة بأن الأولوية تبقى لإنهاء الوضع الراهن الشاذ.

ليست المناقصة الجديدة هي الحل الوحيد. فخيار استعادة هذا المرفق من قبل الدولة هو خيار مطروح بجدية. ولذلك، فإن العرض المقدم يمكن أن يُنظر إليه من هذا المنظار، أي يمكن عندها أن تكون فترة الثلاثة أشهر (أو الستة أشهر) فترة انتقالية، إلى حين تكون هيئة إدارة السير جاهزة إدارياً وقانونياً وتقنياً لإدارة هذا المرفق بنفسها.

كل ذلك، لا يبدو بالنسبة إلى مصادر المشغّل الحالي مقنعة. بالنسبة إليه الأمر يحتاج إلى سلسلة من الإجراءات القانونية المعقدة، وأهمها إيجاد حل لانتقال العمال.